١٢ ـ مسألة [حقيقة الإعراب](*)

ذهبَ أكثرُ النحويين إلى أنّ الإعرابَ معنى يدلُّ اللّفظ عليه، وقالَ آخرون هو لفظٌ دالّ على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المُختار عندي.

واحتجّ(١) الأوّلون من أوجه:

أحدُها: أنَّ الإعرابَ اختلافُ آخرِ الكلمةِ لاختلافِ العاملِ فيها، والاختلافُ معنى لا لفظٌ كمخالفةِ الأحمر للأبيض(٢).

والثاني: أنّ الإعرابَ يدلُّ عليه تارة(٣) الحركة، وتارةً الحرف، كحروف المدِّ في الأسماءِ السّتّة والتّثنية والجمع، وما هذا(٤) سبيله لا يكونُ معنى واحداً، بل هو دليلٌ على المعنى، والدّليلُ قد يتعدّد والمدلول عليه واحد.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في اللّباب ورقة: ٥، كما ذكرها ابن قتيبة في مشكل القرآن: ١٤، والزجّاجي في إيضاح علل النّحو: ٦٩، وابن جنّي في الخصائص: ٣٥/٢، وابن فارس في الصّاحبي: ٤٢، ١٦١، وابن الخشّاب في المرتجل: ٣٤، والسّيوطي في الأشباه والنّظائر: ٧٢/١.

(١) الواو ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) لمخالفة الأحمر للأبيض.

(٣) في (ب) تارة.

(٤) كذا في (ب) وفي (ط) وما هذه.

الثالث: أنّ الحركات تضاف إلى الإعراب فيقالُ: حركات الإعراب وهذه ضمّة إعراب، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة[1]، وكذلك الحركات توجد في المثنّى[2] وليست إعراباً.

واحتجّ الآخرون: بأنّ الأصلَ في الإعرابِ الحركةُ؛ لأنَّها ناشئةٌ عن العامِلِ كقولك قامَ زَيدٌ، فالضمّة حادثة عن الفعل، والفعلُ عاملٌ، والعملُ نتيجة العاملِ، والعمل هو الحركة، فأمّا كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً فهو معنى مجرّدٌ عن علامةٍ لفظيّةٍ يجوزُ أن تُدرك بغير لفظٍ، كما يُدرك الفرق بين المبنيّات بالمعنى مع الحكمِ بالبناء، كقولك: ضَرَبَ هذا هذا، وكذلك [قولُك] في المعرب نحو كلّم موسى عيسى، فعلم أنّ الإعراب هو الحركة المخصوصة، وهذا[3] هو حجّة هؤلاء.

والّذي أُحرره هنا أن أقول[4]: الإعراب فارقٌ بين المعاني العارضة، كالفاعليّة، والمفعوليّة[5] والتَّعجّب والنّفي والاستفهام، نحو ما أحسن زيداً، وما أحسن زيدٌ وما أحسن زيدٍ، نفس الحركات هنا فارقٌ بين المعاني، وإذا ثبتت أنّ الإعراب فارق بين المعاني فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارةً بالعقلِ، كمعرفة أنّ الاثنين أكثر من الواحد، وأقلّ من الثلاثة، هذا معلوم بالعقل من غير لفظٍ يدلُّ عليه، وتارةً يعرف بالحسّ من السَّمعِ والبصرِ واللّمسِ والذوقِ، والشمِّ، فأنت تفرق بين زيدٍ وعمروٍ بالتّسميَة بما تَسمعه

---

(١) في هذه المسألة خلاف تفصيله في الإنصاف: ٤٣٦، المسألة رقم: ٦١، وائتلاف النصرة المسألة رقم: ٣٥ فصل الأسماء والمسألة جائزة عند الكوفيين ونسب المرزوقي في الأزمنة والأمكنة: ١/٢٨٤ إجازة ذلك إلى الكسائي واللحياني.

(٢) غير واضحة في (أ) وصوابها في (ب).

(٣) الواو ساقطة من (ب).

(٤) في (ب) وردت العبارة هكذا: والذي أحرره هنا أنّ القول أنّ الإعراب... إلخ.

(٥) قارن هذا بما جاء في مشكل القرآن: ١٤، والخصائص: ٢/٣٥، والمرتجل: ٣٤، ٣٥.

من اللَّفظين، وتفرّقُ بين الأحمر والأبيض بحاسَّة البصرِ، وبين الحارِّ والباردِ والناعمِ والخشنِ باللّمسِ، وبين الحلوِ والمرِّ بالذَّوق، وبين الريحة الطَّيبةِ والخَبيثةِ بالشمِّ، والإعرابُ من قبيلِ ما يعرفُ بحاسّة السَّمعِ، ألا تَرى أنّك إذا قلت لإنسان: افرقْ لي بين الفاعلِ والمفعولِ والمضافِ إليه[1] في نحو قولك: «ضربَ زيدٌ غلامَ عمروٍ» فإنّه إذا ضمّ واحداً وفتحَ ثانياً وكسرَ ثالثاً حصلَ لك الفَرقُ بألفاظه، لا من طريق المعنى، فإنّك أنت قد تُدرك هذا المعنى بغيرِ لفظٍ، فدلّ أنّ الإعرابَ هو لفظُ الحركة.

وأمّا ما أُعرب بالحروفِ[2] فهو حاصل من اللّفظ أيضاً، لأنّ الحرفَ لفظٌ، كما أنّ[3] الحركةَ لفظٌ. وأمّا كونُ الحركةِ في المبني[4] فلا يمنع أن يكون[5] إعراباً في المُعرب، ويكون الفَرقُ بينهما أنَّ حركةَ الإعراب ناشئةٌ عن عامل فهي حركةٌ مخصوصةٌ وحركةُ المبني ليست مخصوصة بعامل، وأمّا إضافة الحركة إلى الإعراب فلا يدلّ[6] على أنّهما غَيْـرَانِ، بل هو من قبيلِ إضافة النّوع إلى الجنس وهذا كما تقول رفعُ الإعراب ونصبه وجرّه، فتضيف الرفع إلى الإعراب وهو نوع منه يدلّ على ذلك أنّ الرّفع إعراب بلا خلاف، وكذلك النّصب والجرّ، معلوم أنّ حقيقةَ الرَّفعِ هو الضَّمَّةُ الناشئةُ عن عامل[7] قد لزم أن يكون الإعراب لفظاً. والله[8] أعلم بالصوّاب[9].

---

(١) (في) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) بالحرف.

(٣) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه من (ب).

(٤) في (ب) المبتنى وأضاف في (ط) (بناء) في المبني ونبّه على ذلك في الحاشية: ١١٣.

(٥) في (ب) يكون.

(٦) في (ب) تدلّ.

(٧) في (ب) عن العامل.

(٨ - ٩) ساقطة من (ب).

١٣ ـ مسألة [أيّهما أسبق حركات الإعراب أم حركات البناء؟][*]

اختلفوا في حركاتِ الإعرابِ هل هي[١] سابقة على حركات البناءِ أو بالعكس؟ أو هما مُتطابقان من غير ترتيبٍ.

فذهبَ قومٌ إلى الأوّل وهو الأقوى، والدّليل عليه من وجهين:

أحدهُما: أنّ الإعرابَ تابعٌ لفائدة الكلامِ، والكلامُ موضوعٌ للتفاهم، فيجب أن يكون مقارناً للكلامِ كمقارنة المفردِ لمعناه، وبيان ذلك أنّ المفرد في نحو قولك فرسٌ وغلامٌ[٢] وجبلٌ، متى ذكر واحد من هذه الألفاظ كان معناه مصاحباً له، فإذا انتهى اللّفظ فهم معناه عند انتهائه، وكذلك الكلام المقصود منه ما يحصّل[٣] من الفائدة عن التّخاطب، والتّخاطب لا يكونُ إلاّ بالمركّب، فالمفرداتُ تُصوّر المعاني، والمُركّبات تفيدُ التّصديقَ، وهو

(*) ذكر المؤلّف هذه المسألة في كتاب اللّباب: ورقة: ٦، ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف لأنّ الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١٦٣، والمحصول شرح الفصول: ورقة: ١٨، قال: وذهب آخرون إلى أنّ كلّ واحد منهما أصل، وقال الأندلسي: وهو الصّحيح.

(١) (هي) ساقطة من (ب) وموجودة في الأشباه أيضاً في النصّ الذي نقله السّيوطي من التبيين.

(٢) غير واضحة في (أ) صوابها من (ب).

(٣) في (ب) ما تحصّله.

المَقصود الكلّي من وضع الكلام، وإذا كان الإعراب[1] مقارناً للكلامِ فُهم معنى المركّب عند انتهاء أَلفاظه، كقولك: أعطى زيدٌ عمراً درهماً، فإنَّك لا تُدرك معنى هذه الجُملة إلّا أن تعلم الفاعِلَ والمفعولَ، حتّى يَسْتقرّ[2] عندك معنى ما قُصد بالجملة، فأمَّا حركاتُ البناءِ فلا تُفيد معنى في المركّب، وإنّما هي شيءٌ أَوجبه شبهُ الحرفِ الذي لم يُوضع لتُفيد حركته معنى.

والوجهُ الثاني: أنّ واضعَ اللّغةِ حكيمٌ، ومن حكمتِه أن يضعَ الكلامَ للتفاهمِ، ولا يتمُّ التَّفاهم إلّا بالإعرابِ، فوجبَ أن يكونَ مقارناً للكلام لتَحصلَ فائدة الوضع.

وأمّا البناءُ فلا يعرف المعنى فيه من اللَّفظ، وإنّما يعرف بجهة أُخرى، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ ضَرَبَ موسى عيسى لم يفهم من اللَّفظ الفاعل من المفعول، وإنّما ميّزوا بينهما بأن ألزموا الفاعل التقديم، وهذا أمر خارج عن اللّفظ والإعراب، إمَّا هو[3] اللّفظ، أو مدلول اللّفظ، ولو قال: كسر موسى العصا فهم الفاعل من المفعول من المعنى، إذ قد ثبت أنّ المراد بموسى الكاسر وبالعصا المكسور، وهذا أيضاً خارج عن أدلّة الأَلفاظ، إلّا أنّه مع خروجه عن دليل اللَّفظ يقدّر الإعرابُ عليه تقديراً، والتقديرُ إعطاء المَعدومِ حكمَ المَوجودِ، وإنّما كان كذلك لقيامِ الدّليلِ على أنّ هذه الأسماء غيرُ مَبنيّة، فيلزم أن تكون مُعربة.

واحتجّ من قالَ حركات البناء أصلٌ: بأنّ حركة البناء لازمة وحركة[4]

---

(١) كلمة (الإعراب) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) يستتر.

(٣) في (ب) أمّا هذا اللّفظ.

(٤) ساقطة من (ب).

الإعراب مُنتقلة، واللّازمُ أصلٌ للمنتقلِ، وسابقٌ عليه.

واحتجّ من قال: «لا يسبق بعضها على بعضٍ»، أنّ واضعَ اللّغةِ حَكِيمٌ فيُعلم من الابتِداء ما يحرّكُ للإعراب، وما يُحرّك لغيره، فيَجب أن تَتساوق ولا تَتَسابق.

والجوابُ عن شبهة المذهب الثاني: أنّ الأصلَ والفرعَ لا يُؤْخَذُ من اللّزومِ والانتقالِ، بل يُؤخَذُ من جهةِ إفادةِ المعانِي، وقد ثبتَ أنّ الأسماء هي التي يقع فيها اللَّبس، وأنّها محالّ[1] الفاعليّة والمفعوليّة، فكان الإعراب مقارناً لها، لئلّا يقع اللّبس، ثمّ يحتاج إلى إزالته بعد وُقوعه، والبناء أجنبي عن ذلك.

والجوابُ عن شبهة المذهب الثالث: أنّا لا نريد بالسّبقِ هنا[2] السَّبق[3] بالزّمان، بل السَّبق بالرتبة، ولا شكّ أنّ الإعراب سابق بالرّتبة.

وأمّا البناءُ فيجوز أن يكون متأخّراً عن الإعراب، وأن يكون مقارناً له في[4] الوضع. [5]والله أعلم بالصوّاب[6].

---

(١) في (ب) مجال.

(٢ ـ ٣) ما بين القوسين ساقطة من (ب) وصحّحه المحقّق في (ط) بحذف الباء من بالسّبق وعليه يستقيم المعنى.

(٤) في (ط) بالوضع.

(٥ ـ ٦) ساقطة من (ب).

١٤ ـ مسألة [علّةُ زيادة تنوين الصّرف](*)

العلّة في زيادةِ تَنوين الصّرف على الاسم أنّه أُريد بذلك بيانُ خِفّة الاسم وثِقل الفعلِ(١).

وقال الفرّاءُ(٢): المرادُ به الفرقُ بينَ المُنصرف وغير المنصرفِ.

وقال آخرون(٣): المرادُ به الفَرق بين الاسمِ والفعلِ.

وقال قومٌ(٤): المرادُ به الفرقُ بينَ المفردِ والمضافِ.

والدّلالة على المذهب الأوّل: أنّ في الكلمات ما هو خفيفٌ وما هو ثقيلٌ، والخِفّة والثِقل تعرفان(٥) من طريق المعنى لا من طريق اللّفظ

(*) المسألة في إيضاح علل النحو للزجّاجي: ٩٧، واللّامات: ٣١، ٣٢، وأمالي ابن الشّجري: ٢/ ١١، ١٩٨، والأشباه والنّظائر للسّيوطي: ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(١) الكتاب: ١/ ٦.

(٢) وهذا الرأي الذي نسبه المؤلّف إلى الفرّاء نسبه الزجّاجي إلى البصريين فقال: «... والعلّة في ذلك عند البصريين أنّ التنوين دخل في الأسماء فرقاً بين المنصرف منها المتمكّن وبين الممتنع من الإنصراف» اللامات: ٣٠.

(٣) نسب الزجّاجي هذا الرأي إلى الفرّاء، الإيضاح: ٩٧ وأضاف معه الكسائي في اللامات: ٣١.

(٤) نسبه الزجّاجي في الإيضاح: ٩٧ إلى بعض الكوفيين.

(٥) في (ب) يعرفان وكذلك الأشباه والنّظائر.

فالخفيفُ[1] ما قلَّت مدلولاته ولوازِمُه، والثَّقيل ما كثُر ذلك فيه. فخفّة الاسم أنّه يدلّ على مُسمّى واحدٍ، ولا يلزمه غيره في تحقّق[2] معناه، كلفظة رجل فإنّ معناها ومُسمّاها الذّكر من بني آدم، والفَرس هو الحَيوان الصَّهّال، ولا يقترن بذلك زمانٌ ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحَدث والزّمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتَّصرُّف وغير ذلك[3].

وإذا تقرّر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما، فوجب أن يكون على ذلك دليلٌ من جهة اللّفظ والتّنوين صالحٌ لذلك، لأنّه زيادةٌ على اللّفظ والزّيادة ثِقَلٌ في المزيد عليه والاسمُ يَحتمل الثّقل؛ لأنّه في نفسه خَفيف في نَفسه ثقيلٌ، فلا يحتمل التَّثقيل، وهذا معنى ظاهرٌ فكان هو[4] الحكمة في الزيادة.

وقولُ الفرّاء إن حُمل على معنى صَحيحٍ فمراده ما ذكرنا ولكنّ العبارة رَكيكةٌ، وإن حمل على ظاهر اللّفظ كانت تعليلَ الشّيءِ بنفسه؛ لأنّه يَصيرُ إلى قولك التَّنوين يفرق به[5] بين ما ينوّن وبين ما لا ينوّن وذا تعليل الشيء بنفسه.

و[6]أمّا مَن قالَ: فرق[7] به بين الاسم والفعل فلا يصحّ لأوجه:

---

(١) زاد السّيوطي هنا «من الكلمات».

(٢) كذا في (أ) ومثله في الأشباه والنظائر: وفي (ب) تحقيق.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وقد نقل السيوطي عن التبيين من قوله: «والخفّة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللّفظ حتّى قوله وغير ذلك»، الأشباه والنظائر: ١/١٤٨.

(٤) ساقطة من (ط) فقط.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) غير واضحة في (أ) وهي في (ب).

(٧) به ساقطة من (ب).

أحـدها: أنّ الفرق بينهما من طَريق المعنى وذلك أنّ الاسمَ يدلُّ على معنى واحدٍ والفعل على معنيين وقد ذكرنا ذلك في حَدّيهما.

والثاني: أنّ العلامات المفرّقة[1] اللَّفظية بينهما كثيرةٌ مثل «قـد»، و«السين» و«سوف»، و«التَّصرف» مثل كونه ماضياً ومستقبلاً وأمراً، والاسمُ يعرّفُ بالأَلف واللّام وغيرهما.

والثالثُ: أنّ الاسمَ الذي لا ينصرف لا تنوين فيه، وهو مباينٌ للفعل، وأمّا مَن قالَ يفرّق بين المُفرد والمُضاف، فقوله باطلٌ أيضاً من جهةِ أنّ المفردَ مطلقٌ يصحُّ السُّكوتُ عليه، والمضافُ مخصوصٌ مُحتاجٌ إلى ما بَعده، وأنَّ الاسمَ الذي لا يَنصرف قَد يُضافُ وإضافـتُهُ غيرُ لازمةٍ فيكون مفرداً مع أنّه لا ينوّن، فلو كان المُفرد لا يفصل بينه وبين المُضاف إلّا بالتَّنوين لزم ألّا يكون المفردُ إلّا منصرفاً، [2]والله أعلَمُ بالصَّواب[3].

---

(١) المفرقة ساقطة من (ب).

(٢ ـ ٣) سقطت من (ب).

١٥ ـ مسألة [فعل الأمر بين البناء والإعراب][*]

فعل الأمر للمواجه[١] مبنيٌّ[٢] نحو «قم» و«اضرب».

وقالَ الكوفيون: هو معرب بالجزم[٣].

لنا أنّه لفظ لا يفرَّق بإعرابه بين معنى ومعنى وقد يشبه الاسم فلم يكن معرباً كالحرف، والدّليل على هذه الجملة أنّ الإعراب معنى زائد على

(*) ذكر المؤلّف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ١١٢، وشرح اللُّمع: ورقة: ١٨، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٨ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٢٤ ـ ٥٤٩ وهي المسألة: (٧٢) وعنوانها هناك: (فعل الأمر معرب أو مبني) واليمني في إئتلاف النّصرة المسألة رقم: ١١ في فصل الفعل والمسألة في المقتضب: ٣/٢، ٤، ١٣١، ومشكل إعراب القرآن لمكّي: ١١/١، وأمالي ابن الشّجري: ٣٥٧/١، ١١٢/٢، وأسرار العربيّة لابن الأنباري: ٣١٧، وأعجب العجب: ١٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٦١/٧، ٦٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني: ٦٤/١.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) هذا هو مذهب البصريين وهو في: المقتضب: ١٣١/٢، وأصول ابن السرّاج: ١٥/٢، وإيضاح الفارسي: ٢٥، وخصائص ابن جنّي: ٨٣/٣، . . . وغيرها.

(٣) هذا هو رأي الكوفيين، وهو في معاني القرآن للفرّاء: ٤٩١/١، مجالس ثعلب: ٤٥٦، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: ٢٢٢ ـ ٢٢٣، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ٥٤، ١٢٧، وشرح السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٨، وشرح ديوان المتنبّي المنسوب إلى العكبري: ٢٩٤/٤، . . . وغيرها.

الكلمة فلا ينبغي أن يُثبت إلّا إذا دَل على معنى، وفعلُ الأمر لا يحتمل معاني يفرّق الإعراب بينها، فلم يحتج إلى الإعراب، وقد ذكرنا ذلك[1] في إعراب الفعل هل هو استحسان أم أصلٌ؟ فيما تقدّم[2]، ولأنّ الإعراب إمّا أن يثبت أصلاً، أوْ استحساناً، وكلاهما معدوم. أمّا الأصلُ فلأنّه لا يحتمل معانيَ يفرق الإعراب بينهما، وأمّا الاستحسان فهو أنّ فعلَ الأمرِ لا يُشابه الاسم حتّى يحمل عليه في الإعراب، بخلاف المضارع فإنّه يشبه الاسم بوجود حرفِ[3] المضارعة، وليس في لفظ الأمر هنا حرفُ مضارعةٍ يشبّه به الاسم، فعند ذلك يجب أن يكونَ مَبنيّاً.

واحتجّ الكوفيون[4] بأنّه فعلُ أمرٍ، فكان معرباً بالجزمِ، كما لو كان في حرف المضارعة كقولك: لتضرب يا زيد، وليضرب عمرو، ولا إشكال في أنّ كلَّ واحدٍ منهما أمر، فإذا كان أحد الأمرين معرباً، كان الآخر كذلك، قالوا[5]: فإن قيلَ هناك حرف المضارعة وهو[6] المقتضي للشّبه، قيل: فعلُ الأمر للمواجه[7] إن لم يكن فيه حرفُ المضارعةِ لَفظاً فهو مقدَّرٌ مرادٌ، وحُذِفَ لفظاً للعلم به، فالتَّقدير في قولك قُم، لتقم ويَدُلُّ على ذلك أنّ حذف اللام[8] قد جاء صريحاً كقول الشاعر[9]:

---

(١) ساقطة من (ط) فقط.

(٢) تقدّم في المسألة الثامنة. (٧) ولأن ساقطة من (ب).

(٣) موجودة في (أ)، (ب) وقال المحقّق في (ط) إنّها غير موجودة في الأصل، انظر هامش (٤) ص: ١١٥.

(٤) ذكر ابن الأنباري حجّة الكوفيين وأطال فيها، انظر الإنصاف: ٥٢٤ ـ ٥٣٤.

(٥) في (ب) قال.

(٦) في (ب) هو.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) هكذا في (ب) وفي (ط) لام الأمر.

(٩) البيت في شرح الرّضي لحسّان ولا يوجد في ديوانه، وفي شرح الشُّذور: ٢٢١ لأبي =

مُحمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إِذَا مَاْ خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أي لِتَـفْدِ.

وقـالَ الآخر[1]:

= طالب عمّ النبي ﷺ، وفي خزانة الأدب: ٣/ ٦٢٩ نقلاً عن شرح شواهد المفصّل لبعض فضلاء العجم أنّه للأعشى.

والشاهد فيه في «تَفْدِ» حيث جزم الفعل بإضمار لام الأمر، و«تبالا» معناها: سوءُ العاقبة.

ويروى «من أمر» بدل «ومن شيء» في بعض مصادره.

والشاهد أورده المؤلف في اللُّباب: ور قة: ١١٢، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٨، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٤٠، والإنصـاف: ٥٣٠، وأسرار العـربية: ١٢٥، وشروح سقط الزّند: ١١٢٥، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٧/ ٢٥، ٦٠، ٩/ ٢٤، والجنى الداني: ١١٣، وشرح الأشـموني: ٤/ ٥.

(١) البيت من شعر متمّم بن نُويرة اليَربوعي، في ديوانه: من قصيدة يرثي بها أخاه مالكاً.

والشاهد في البيت قوله: «أو يبك» حيث جزم الفعل بإضمار لام الأمر على مذهب الكوفيين.

ويروى البيت: «على مثل يوم بالبعوضة» في شواهد المغني: ٢٠٦، والبعوضةُ في معجم البلدان لياقوت: ١/ ٤٥٥ ماءٌ لبني أسد بنجد، وبهذا الموضع كان قتلُ مالك بن نُويرة. ثمّ أورد القَصيدة التي فيها البيت، وحدَّدها البكري في معجمه فقال: ماء في حمى فَيْدٍ بينها وبين فَيْدٍ ستّة عشر ميلاً: ١/ ٢٦، وأورد البيت كرواية المؤلّف.

أورد المؤلف الشاهد في: اللّباب: ورقة: ١١٢، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٨.

والبيت من شـواهد الكتـاب: ١/ ٤٠٨، وشرح أبيـاته لابن السّيـرافي: ٢/ ٩٨، والمقتصب: ٢/ ١٣٢، والإنصاف: ٥٣٢.

وزاد المؤلف في اللّباب وشرح الإيضاح بعد البيت، وقرىء: «وبذلك فَلْتَفْرَحُوا» على الخطاب أي افرحوا.

وزاد ابن الأنباري من الشواهد لحجّة الكوفيين ثلاثة أحاديث وثلاثة أبيات وهذه الآية، كما زاد المؤلّف حجّة أخرى للكوفيين هي: أنّ حروف العلّة تسقط من

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِيْ لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَا

أي وليَبْكِ؟.

فالجوابُ أنّ هذا الفعل لم يوجد فيه علّة الإعراب؛ لأنّ علّة إعرابه إمّا أصلٌ، أو شبه، وكلاهما لم يوجد على ما تقدّم، وكونه أمراً لم يوجب إعرابه بل الموجب لإعراب[1] الفعل الشّبه بالاسم، والشّبه بالاسم كان بحرف المضارعة[2] والفعل بنفسه هناك ليس بأمرٍ، بل الأمرُ حاصلٌ باللّام، وفي «قُم» و«بع»، هو أمر بنفسه، فالحاصلُ[3] أنّا مَنعنا علّة الأصل، وهو أنّ قولك لِيَضرب زيدٌ لم يُعرب لكونِ الفعلِ أمراً، وفي «خُذْ» و«كُلْ» الفِعلُ أمرٌ فلا جامع إذاً بينهما، قولهم إنّ حرفَ المضارعة محذوفٌ، كلامٌ في غايةِ السُّقُوط وذلك أنّ الحذفَ[4] لا يُوجِبُ تَغيير الصِّيغة بل يُحذف ما يحذف، ويَبقي ما يبقي على حاله، كقولك: «ارمِ» فإنّ الأصلَ الياء، ولمّا حُذفت بقي ما كان على ما كانَ عليه، وليس كذلك ها هُنا، فإنّك إذا قلتَ: «يَضرب زيد» وحذفت الياء لم تقل ضَرب زيدٌ، بل تأتي بصيغةٍ أُخرى وهي اضرب، ولأنّ الجزم هناك باللام، وإذا حذف الجازم لا يبقى

= الفعل نحو: «أعز» و«أسع» و«أن» كما تسقط بالجازم. وقد ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٢٨ وزاد عليها حجّة أخرى هي قوله: «ومنهم من تمسّك بأن قال: والدّليل على أنّه معرب مجزوم أنّا جمعنا على أنّ فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تفعل فكذلك فعل الأمر نحو: افعل لأنّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضدّه... إلخ».

(١) كتب في حاشية (ب) لإعراب الفعل كما في (أ) وفي (ط) إعراب.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٢.

(٣) في (ب) والحاصل.

(٤) من قوله فإنّ الحذف... إلى قوله تأتي بصيغة أخرى منقول من أعجب العجب: ٣١ ـ ٣٢ مع وجود اختلاف في النَصّ من حذف وزيادة بعض الكلمات.

عمله، كما إذا حذف الجار لا يبقى[1] الجرّ[2] وكذلك ها هنا، لو حَذفت اللام[3] لم يبقَ عملها، هذا لو كان الحذفُ للَّام وحدَها فكيف إذا حذفت اللَّامَ وحرفَ المضارعة وتغيَّرت الصيغة؟.

وأمّا الشّعرُ فهو على الخَبر لا على الأمر، إلّا أنّه حذف الياء من آخر الفعل ضرورةً، والأصل «تَفدي» و «يَبكي»[4].

وجوابٌ آخر[5]: وهو أنّه حذفَ اللّام وبقي حرف المضارعة ولم تتغيّر صيغةُ الفعل بخلاف مسألتنا. والله أعلم بالصّواب[6].

---

(١) في (ب) لم يبق.

(٢) أجاب عن هذا ابن الأنباري في الإنصاف بقوله: «قالوا: ولا يجوز أن يقال إنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى لأنّ حرف الجرّ أقوى من حرف الجزم لأنّ حرف الجرّ من عوامل الأسماء، وحرف الجزم من عوامل الأفعال.

(٣) قال الزمخشري في المفصّل: ٢٥٧، في فعل الأمر: «وهو مبنيّ عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيون: هو مجزوم باللّام مضمرة، وهذا خُلْفٌ من القول.
وقال ابن يعيش في شرحه: ٦١/٧ وقولهم: إنّه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ لأنّ عواملَ الأفعال ضعيفة لا يجوز حذفها وإعمالها. وانظر أمالي ابن الشّجري: ١٢/٢.

(٤) في (ب) تبكي.

(٥) ردّ ابن الأنباري على الكوفيين في الإنصاف: ٥٤٠ ـ ٥٤٤.

(٦) هذا آخر الموجود من نسخة (ب) في ناسخها في آخر النسخة (والله تعالى أعلم بالصّواب وإليه المرجع والمآب هذا آخر إملاء الشّيخ محبّ الدّين أبي البقاء، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. . . . ثمّ علقت هذه الكراريس برسم الخزانة. . . على يد أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمة الله تعالى يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعي عفا الله ـ تعالى ـ عنه وعنهم. . .

١٦ ـ مسألة [حدّ الاسم الصحيح](*)

حدُّ الاسمِ الصّحيحِ: ما تعاقبَ على حرفِ إعرابه حركاتُ الإعرابِ.

وقال بعضهم: حدّه: ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفاً، ولا ياءً قبلها كسرة(١).

وجه القول الأول:

أنّ الحدَّ ما أنبأ عن حقيقةِ المَحدودِ، وحقيقتُهُ أمرٌ وجودي، وهذا اللَّفظ ينبىءُ عن أمر وجودي، فكان حدّاً له، ولأنّه يطَّرد ويَنعكس، فاطِّرادُهُ ظاهرٌ، والعَكسُ أنَّه ما لم تتَعَاقبْ عليه حركاتُ الإعراب، فليس بصحيحٍ.

فإن قيلَ: يتوجّه عليه إشكالان:

أحدُهما: الاسمُ الذي قبل يائِه أو واوِه ساكنٌ نحو «ظَبي»، و«غَزو» فإنّه تَتَعاقبُ عليه حركات الإعراب وليس بصحيح.

والثاني: الاسمُ الذي لا ينَصرف فإنَّ حركات الإعرابِ لا تتعاقبُ عليه كلُّها وهو صحيحٌ.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٩، وشرح الإيضاح: ورقة: ٢٤، ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف لأنّ الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها ابن الخشّاب في المرتجل: ٤٠.

(١) هكذا عرّفه ابن الخشّاب في المرتجل: ٤٠.

فالجوابُ[1]:

أمّا النَّقضُ فعنه جوابان:

أحدُهما: أنّ «ظبياً»، و«غزواً» صحيح في حكم النّحوِ معتلٌّ في حكمِ التَّصريف، وبينهما فرقٌ، ألا تَرى أنّ المُعتلّ في حكم التّصريف يكون فاءً وعيناً، ولاماً نحو: «وعد» و«يُسر» و«ثَوب» و«بَيع» و«غَزو» و«رَمى» وهو في النَّحو غيرُ ذلك.

والثّاني: أنَّ هذه الأسماء وإن لم تكن صَحيحة من جهة الحرف، ولكنّ حكمها حكم الصَّحيح في الإعراب، والحدّ يجمع الحقيقةَ، وما كان حكمه حكمَ الحقيقة. وأمّا الذي لا ينصرف فالحدُّ موجودٌ فيه ألا تَرى أنّك إذا أدخلتَ عليه الألف واللّام أو أضفته تعاقبت عليه حركات الإعراب الثّلاث، فأمّا إذا تجرَّد عن الإضافة، والألَف واللَّام، فإنّ حركتين منها تَظهر لفظاً، و[في][2] الثالثة وجهان:

أحدُهما: أنّ الفتحةَ قد نابت عنها فهي من جهةِ المعنى كسرةٌ، ومن جهة اللّفظ فتحةٌ، وغير ممتنع أن يكون للشّيءِ جِهتان مُختلفتان في التَّقديرِ وإن اتّفقنا في اللَّفظِ، مثل الألف في العَصا، فإنّ اللّفظَ في الألف واحدٌ في كلِّ حالٍ، والتّقدير مختلفٌ.

والوجهُ الثّاني: أنَّ الكسرة مستحقَّةً، ولكن منع من ظهورها مانع، فهي في حكم الملفوظ به.

أمّا الحدُّ الذي ذكروه فهو نفيٌ محضٌ، والنّفيُ لا يدلّ على الحقيقة، وإنّما يحصل العلمُ به من طريقِ الملازمةِ، كقولك في الأعمى ما ليس ببصيرٍ أو هو غيرُ البّصير وهذا ليس بحدٍّ إجماعاً. والله أعلم بالصّواب.

---

(١) في الأصل «والجوَاب».

(٢) غير واضحة في الأصل.

١٧ ـ مسألة [إعراب الاسم المنقوص](*)

الاسمُ المنقوصُ في حالِ الرّفعِ والجرِّ إعرابه مقدّرٌ.

وقال بعضُ النّحويين: ليس بمقدّرٍ، بل سكون اليّاء رفعٌ أو جرٌّ.

ووجهُ القول الأوّل: أنّ الإعرابَ والحركات الحادثة عن العامل والسُّكون في الأسماءِ غيرُ حادثٍ عن عامل، فلم يكن إعراباً وإنّما الإعرابُ الحركةُ، ولكن منع من ظهورها مانع، وهو ثِقَلُ اللَّفظِ بها على الواو والياءِ بعد الكسرةِ، لما كان حذفُها لمانعٍ وَجَبَ أن تقدَّرَ كما في ألفِ المقصورِ.

فإن قيل: الفرقُ بينهما أنّ ضمّةَ الواوِ والياءِ وكسرتهما بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ممكنٌ، وحركةُ الألفِ في العَصا مُستحيلٌ، والممكنُ لا يقدَّرُ تقديرَ المستحيلِ، فعندَ ذلك يُجعَلُ سكونُه في الممكن كحقيقةِ الحركةِ، إذ كانت الحركةُ ممكنةٌ بخلافِ الألفِ، فإنَّ حركتَها في اللّفظِ مستحيلةٌ، فلا تُجعَلُ نفسُها قائمة مقامَ الحركةِ.

قيل: لا فرقَ بينَ الموضعين، لأنَّ ما يُستثقلُ عندهم في حكمِ المُستحيل، والله أعلم بالصَّواب.

(*) الخلاف في هذه المسألة ليس بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وذكرها المبرّد في المقتضب: ١/١٣٧، وابن عقيل في شرح الألفية: ١/٧٣، وابن الناظم في شرحه: ١٩.

١٨ ـ مسألة [الوقف على المنقوص][*]

اختلف العربُ في الوقفِ على[١] المنقوصِ رفعاً وجرّاً، هل يوقفُ عليه بالياءِ أو بحذفِها؟ ولهم فيه مذهبان: أحدُهما الحذفُ والآخرُ: الإثباتُ.

ووجهُ الحذفِ أنّ الياء قد وجبَ حذفها في الوصلِ من أجلِ التّنوين، وإذا حذفت في الوصل، وجب أن تحذف في الوقف، لأنّ الوقف عارض، والعارض لا يغيّر حكمَ الأصلِ، ألا تَرى أنَّ قولَك: «قم» و«خف» و «[بع]»[١] ألفاتُها محذوفةٌ، لسكونِها، وسكونِ ما بعدها، ولو حرّكت السّاكن الثاني لم تَعدِ الألف، كقولك: «قمِ اللّيلَ» و«خفِ الله» و «بع الثّوبَ»، لمّا كانت حركتُه عارضةً، كذلك ها هنا[٢]، على هذا تقول:

(*) الخلاف في هذه المسألة ليس بين الكوفيين والبصريين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، ذكرها المؤلف في شرح الإيضاح: ورقة: ٢٤، كما أوردها ابن الأنباري في شرح القصائد السّبع الطوال: ٢٨١، ٤٠٦، ٤٨٧، والزجّاجي في اشتقاق أسماء الله: ١٣١، وابن الخشّاب في المرتجل: ٤٠، وابن عصفور في المقرّب: ٩٢/٢، وابن يعيش في شرح المفصّل: ٧٥/٩، وابن الناظم في شرح الألفية: ٣٢١، والرّضي في شرح الشافية: ٣٠٠/٢.

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) لعلّه يقصد المنقوص المنكّر لا المُعَرّف، بدليلِ التّمثيلِ له بَعد ذلك بقولِهِ: «هذا قاضٍ، ومَررتُ بقاضٍ».

هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ كما تقول: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٍ يدلُّ عليه أنَّ الحذفَ في الوقفِ يُنبّه على الحذفِ في الوصلِ، والوصلُ أصلٌ يُحتاجُ إلى التنبيهِ عليه. واحتجَّ الآخرون بأنَّ الموجِبَ للحذفِ قد زالَ فيزولُ حكمه، وبيانهُ أنَّ الموجبَ للحذفِ التقاءُ الياء مع التَّنوين، وهما ساكنان فَحُذِفَ الأوّل لئلاَّ يجتمعَ ساكنان، وهذا قد أُمن في الوقف، فتعودُ الياءُ إلى حقِّها، كما أنَّ الجازمَ إذا دخلَ حذفَ الألفَ من «يخَافُ، يقَومُ، ويَبيعُ» فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف، لزوالِ موجبِ حَذفها.

والجوابُ عن هذا ما تقدّم من أنَّ الوقفَ عارضٌ، والعارضُ لا يغيِّرُ حكمَ الأصلِ. والله أعلم بالصّواب.

١٩ ـ مسألة [الوقف على المقصور المنوّن][*]

إذا وقفتَ على المقصورِ وقفتَ بالألفِ إجماعاً كقولك هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا[١]، واختلفوا في أصلِ هذه الألف على ثلاثةِ مذاهبٍ:

فمذهبُ سيبويهِ: أنّ الألفَ في الرّفعِ والجرِّ لامُ الكلمة، لا بَدَلٌ، وفي النَّصبِ هي بَدَلٌ من التَّنوينِ[٢].

والمذهب الثاني: أنّ الألفَ في الأحوالِ الثلاثِ لامُ الكلمةِ، لا بدلٌ، وهو قولُ السيّرافي[٣] وجماعة[٤].

(*) هذه المسألة لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، لأنّ الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين وذكرها المؤلّف في اللُّباب: ورقة ١٥١، وشرح الإيضاح: ورقة: ٢٤. وهي في المرتجل لابن الخشّاب: ٤٥ ـ ٥٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٧٦/٩، وهمع الهوامع: ٢٠٥/٢ وغيرها.

(١) في الأصل مررت عصا.

(٢) قال السّيوطي: وهو رأي ابن مالك في التّسهيل. الهمع: ٢٠٥/٢، التّسهيل: ٣٢٨.

(٣) السيرافي: (٢٨٠ ـ ٣٦٨ هـ).
أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان مولده في سيراف، وكان أبوه مجوسيّاً فأسلم أخذ الفقه والكلام عن الصيمري، وقدم بغداد فأخذ اللغة والنحو عن ابن دريد، وكان يسمّى إمام المسلمين وشيخ الإسلام حنفيّ المذهب، أشهر آثاره شرحه لكتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، ترجمته في: نزهة الألباء: ٣٧٩، ومعجم الأدباء: ٨٤/٣، ١٢٥.

(٤) ذهب إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء، والكسائي والأخفش وابن كيسان. الهمع: ٢٠٥/٢.

والمذهبُ الثالثُ: هي في الأحوالِ الثلاثةِ بدلٌ [من][1] التَّنوين[2] وهو قولُ المازِنيِّ[3]، والمُختارُ مذهبُ سيبويهِ.

ووجهُهُ أنّ الألفَ لامُ الكلمةِ فكان الوقف عليها في الجرِّ والرّفعِ كالاسمِ الصّحيحِ، وهي في النّصبِ بَدَلٌ من التّنوين كالاسم الصَّحيحِ أيضاً، وبيانُه: أنّ المذهبَ المشهورَ في الاسمِ الصّحيحِ أن تقولَ في الرّفعِ والجرِّ هذا زيدُ ومررتُ بزيدِ، فتقف على الدَّالِ من غير إبدالٍ، فكذلك المُعتَلّ، وذلك أنّ الصحيحَ هو الأصلُ المعلومُ، والمقصورُ مجهولٌ من جهةِ اللّفظِ فيجبُ أن يحملَ على المعلومِ الظَّاهِرِ، إذ حكم المجهولات أن تردّ إلى المعلومات، والمقدّرُ محمولٌ على المُحقّق.

فإن قيلَ: الاسمُ الصّحيحُ يَبِيْنُ فيه الفرقُ بين الرّفعِ والجرِّ وبينَ النّصبِ، وفي المعتلّ لا يَبينُ، فينبغي أن لا يُحمل على الصَّحيحِ، وعلى هذا الدَّليلِ اعتراضاتٌ أُخر هي من قبيلِ المُعارضة وسنذكرها في شُبَهِ المُخالفين.

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) وهذا مذهب الفرّاء والفارسي في أحد قولين قال ابن يعيش وبعضهم يزعم أنّه مذهب سيبويه، وقال السّيرافي هو المفهوم من كلامه. وعزاه مكّي بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه ابن الباذش إلى سيبويه والخليل، وقال أبو حيّان: إنه الأرجح.

(٣) المازني: (ـ ٢٤٩ هـ). أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقيّة المازني من مازن شيبان أحد أئمّة النحو المتقدّمين من أهل البصرة، ووفاته فيها ألّف ما تلحن فيه العامّة، وكتاب الألف واللام والتصريف وهو أشهرها، شرحه ابن جنّي وشرحه مشهور مطبوع وهو المسمّى بـ«المنصف»، وكتاب العروض. أخباره في: معجم الأدباء: ٢/٣٨٠، تاريخ بغداد: ٧/٩٣، أخبار النحويين البصريين: ٧٤، وإنباه الرواة: ١/٢٤٦، وألّف الدكتور رشيد العبيدي (أبو عثمان المازني) طبع في بغداد سنة ١٩٦٩.
انظر رأي المازني منسوباً إليه في التّسهيل لابن مالك: ٣٢٨.

فالجوابُ[1] عن الفرقِ من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الفرقَ غيرُ محصورٍ في جهةِ اللّفظِ بل هو مقصودٌ في أحكامٍ أُخر، وذلك موجود هنا.

وبيانه أنَّا إذا جَعلنا الألفَ في الرّفعِ والجَرِّ لام الكلمةِ كُتب ما أَصله الياء بالياءِ، وما أصله الواو بالألف، فالواو نحو «عَصا» و«عَلا»، والياء نحو «رحَى» و«هُدى»، والكنايةُ ضربٌ من أقسام الموجودات ويستدلُّ بها على الأصولِ فالفرق فيها نافعٌ، ومن الفروق إمالة اللّام في موضعٍ تجوزُ [فيه] الإمالة[2] نحو هذه رحىً وانتفعت بهُدَى، وهذا فرقٌ لفظيٌّ وكذلك وقوعها رويّاً على ما نذكره من بعده.

والوجه الثاني: أنّ الحكمَ إذا ثبت لعلّةٍ اطّرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجودُ العلّةِ، ألا تَرى أنّك ترفعُ الفاعلَ، وتنصِبُ المفعولَ في موضعٍ يُقطَعُ بالفرق بينهما من طَريقِ المعنى كما لو قلتَ: «ضربَ الله مثلاً» فإنّكَ ترفعُ وتَنصبُ مع أنَّ الفاعلَ والمفعولَ معقولٌ قَطعاً ونظيرُه من المَشروع أنَّ الرَّمل[3] في الطَّواف شُرِعَ في الابتداء لإظهارِ الجَلَدِ ثُمَّ زَالت العِلَّة وبقيَ الحكمُ، وهذا ينزعُ إلى معنى صَحيحٍ، وهو أنَّ الأصلَ أنّ الحكمَ لا يُعلَّلُ بعلّتين، فإذا ثَبَتَ الحكمُ في الابتداءِ بعلَّةٍ ثمّ زالت العلّة وزوال حكمها كان كتعليلِ الحكمِ بعلّتينَ، ومثلُ ذلك العُدَّة عن النِّكاحِ تُعلّل ببراءَة الرَّحمِ، ثمّ يثبَت في موضعٍ يستحيلُ فيه شَغلُ الرّحمِ، وسببُ

---

(١) في الأصل و«الجواب».

(٢) والإمالة هي أن ينحو بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة وأصحاب الإمالة تميم وقيس وأسد وعامّة أهل نجد، وأغلبهم يميلون حتّى الآن.

(٣) الرّمل: قال الأزهري في تهذيب اللّغة: ١٥/٢٠٧: رمل الرّجل يرمل رملاناً إذا أسرع في مشيه وهو في ذلك ينزو. والطائف بالبيت يرمل رملاناً اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه وذلك أنّهم رملوا ليعلم أهل مكّة أنّ بهم قوة.

ذلك أنّ النُّفوس تأنس بثبوتِ الحكمِ لِعلّةٍ فلا يَنبغي أن يَزول ذلك الأُنس، ونظيرهُ في التَّصريفِ أنّ الواوَ في مستقبلِ وَعَدَ ووَزَنَ حُذفت منه لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ نحو يَعِد، ثمّ حذفت مع بقيّة حروف المضارعة[1] مع عدمِ العِلَّةِ ليكون البابُ على سَنَنٍ واحدٍ وله نَظائر أُخر.

واحتجَّ من قالَ: «هي بدلٌ في الأحوالِ الثلاث» أنَّ العلّةَ في إبدال التَّنوين ألفاً في النَّصب فتحةُ ما قبلها نحو رأيتُ زيداً وتنوين المقصورِ قبله فتحة فيجبُ أن تُقلب ألفاً، وهو في المقصور آكدُ؛ لأنَّ فتحةَ ما قبلَ التَّنوين لازمةٌ والفَتحةُ في الاسمِ الصَّحيحِ غيرُ لازمةٍ.

واحتجَّ من قالَ: «هي لامُ الكلمةِ في كلِّ حالٍ» أنّ أحكامَ الأصالةِ ثابتةٌ، وحكمُ الإبدالِ منتفٍ، فوجبَ أن يُحكمَ بالأصالةِ كبقيّةِ الأحكام، وبيانهُ أنّ حكمَ اللّامِ أن تَقَعَ رويّاً في الشّعرِ، والألفُ في المَقصورِ المَنصوبِ قد وَقَعَتْ رويّاً كقول الشاعرِ[2]:

* إنَّكَ يابنَ جَعْفَرٍ خيرُ فَتىٰ *

ثمّ قال:

ورُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَىٰ صادَفَ زَاداً وَحَدِيْثاً مَا اشْتَهَىٰ

إنَّ الحَدِيْثَ طَرَفٌ مِنَ القِرىٰ[3]

---

(١) تفصيل سبب الحذف في هذه المسألة في المُنصف لابن جنّي: ١/١٨٨.

(٢) هو الشّماخ بن ضرار الذّبياني، العيني: ٤/٥٤٦.

(٣) ملحق ديوان الشّماخ الذي حققه الدكتور صلاح الدين الهادي وطبع في دار المعارف سنة ١٩٦٨ م ص ٤٦٤، وقد ورد في الديوان «نعم الفتى» ورواية بقيّة الرجز موافق لما ورد في كتابنا هذا. وهو في شرح المفصّل: ٩/٧٦، والبحر المحيط: ٧/٢٠، كما ورد الرجز في البيان والتبيين ط. هارون: ١/١٠، وروي هناك «إنّ الحديثَ جانبٌ» و«ربّ نضو»: أمالي الزجّاجي: ٢٠٥، اللباب: ورقة: =

فالألف في «سُرى» رويٌّ وهي بأزاءِ الألفِ في «فتَى» و«اشتَهى» و«القِرى»[1] وكما أنَّ تلك الألفات رويٌّ كذلك ألف «سُرى»، يدلُّ عليه أنها لو كانت بدلاً من التنوين لم تكن رويّاً، ألا ترى أنَّ الألف في قولك: «رأيتُ زيداً» لا تكون آخر بيتٍ مع أنّ عمراً في بيتٍ آخرَ من القَصيدة[2]، لأنّ ما قبل الأَلف مختلف والرَّويُّ لا يختلف، ومن أحَكامِ الأُصول أنَّك لا تُميل الأَلف المُبدلة من التَّنوين وهاهُنا تُمال وقد قرأ بعضُ القرّاءِ: ﴿أَوْ أَجِدُ على النَّار هُدى﴾[3].

وليس في الكلمةِ إمالةٌ أُخرى تتبعها هذه الإمالة، ومن الأَحكام كتابة «هذا» بالياء وفي المصاحف ﴿أَو أَجِدُ عَلى النَّارِ هُدَىْ﴾ بالياء، فبانَ بما ذكرناه أنّ الألفَ في الأحوالِ الثَّلاثِ لامُ الكلمةِ. والجوابُ عن شُبه المَازِنيِّ: أنَّ الفَتحة في الاسمِ الصَّحيح قبلَ التَّنوينِ حركةُ إعرابٍ غير لازمةٍ، فجاز أن يُبدلَ لها التَّنوين، والفتحةُ في «العَصا» و«الهُدى» ليستْ فتحةَ إعرابٍ فبطلَ القياسُ، ولهذا يقدَّرُ في المَنصوبِ المُنوّن أنّ لامَ الكلمةِ مَحذوفٌ نحو رأيتُ عَصاً.

= ١٥١، والمرتجل لابن الخشّاب: ٤٨، وأمالي ابن الشّجري: ٢/٢٠٥، والعيني: ٤/٥٤٦، الأشموني: ٤/٢٠٥، وشرح ديوان الحماسة: ١٧٥٠ وظنّها التبريزي في مدح عبدالله بن جعفر الصادق وتابعه في ذلك العيني وهذا لا يصحّ لأنّ وفاة جعفر كانت سنة ١٤٨ ولم يتنبّه أنّ الشماخ توفي قبل ذلك بزمن إذ كانت وفاته سنة ٢٢ هـ وصحّح ذلك البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٢٠٦ وذكر أنه (عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ١ ـ ٨٠ هـ) وهو صحابي جليل ولد في الحبشة لمّا هاجر أبواه إليها وكان كريماً يُسمّى بحرَ الجودِ وللشُّعراء فيه مدائح كان أحد الأمراء في جيش علي يوم صفّين ومات بالمدينة ترجمته في الاستيعاب: ١/٣٥٤، والإصابة: ٤/٨٤، وأسد الغابة: ٣/١٣٣، وغير ذلك.

(١) في الأصل «قرى».

(٢) انظر العبارة في المرتجل: ٤٨.

(٣) سورة طه، آية: ١٠.

وأمّا الجوابُ عن المذهب الأخير فيتحقَّق ببيان فسادِ ما استدلَّ به فمن ذلك وقوعها رَوِيّاً، وعنه ثلاثة أجوبة:

أحدُها: أنَّه من غلطِ طَبع الشَّاعر، ألا تَرى أنّ باب الإقواءِ جائزٌ في الشّعرِ مثل أن يجعل النون رويّاً في بيت بعده كقولِ الشَّاعر:

بُنيّ إنَّ البِـرَّ شيءٌ هَـيِّنٌ المَنْطِقُ الطَّيبُ والطُّعَيِّمُ[1]

والجوابُ الثاني: أنّ ذلك جاء على لغة من لم يُبدل من التّنوين ألفاً في النَّصبِ كقول الأعشى[2]:

* وآخُـذُ مِنْ كـلِّ حيٍّ عُصُمْ *

والأصلُ عُصُماً.

والجوابُ الثالث: أنّ الألفَ المُبدلة تُشبه الألف التي هي لامُ والشَّبه بينَ الشَّيئين قد يَجذِبُ أحدُهما إلى الآخر، كقولهم: مررتُ بزيدٍ الضَّاربِ الرجلِ بالجرِّ حَملاً على قولك: مررتُ بالرّجلِ الحَسن الوجه، وهذا اتّفاق

---

(١) البيت لأعرابيّة، وهو في نوادر أبي زيد: ١٣٤، والمقتضب: ١/ ٢١٧، والكامل: ٦/٢٢٦، وأمالي ابن الشّجري: ١/٢٧٦، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٠/٣٥، ١٤٤، والمغني: ٢٨٢، ورواية المبرّد في المقتضب «المنطق اللّين».
ويسمّى هذا في علم القوافي «الاكفاء» انظر تعريفه وأمثلة عليه في كتاب القوافي للأخفش: ٤٣ ـ ٥٣ تحقيق عزّة حسن طبع دمشق ١٣٩٠ هـ ومختصر القوافي لابن جنّي: ٣٠ وقد مثّل بالبيت نفسه.

(٢) صدر هذا البيت:

* إلَى المَـرءِ قَيْسٌ أُطِيْـلُ السُّـرَىٰ *

والبيتُ من قصيدة في ديوانه: ٣٧ تحقيق الدكتور محمد محمد حسين يمدح فيها قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة الكندي صاحب مرباع حضرموت يكنّى أبا الأشعب الخزانة: ١/٥٤٥، والعُصُمُ العُهُودُ التي يعتَصَمُ بها أي يُستَمْسَكُ، البيت في الخصائص: ٢/٩٧، المُبهج: ٤٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٩/٧٠، والخزانة: ٢/٢٦٤.

شَبَهِيٌّ مع أنّ الفرقَ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنَّ الرجلَ هنا مفعول، وحكمه أن يَنتصب، وأنّ الرجلَ ليس للمضافِ إليه، بخلاف الحَسَنِ الوجه لأنّ الحُسْنَ للوجه ومع هذا قد حُمِلَ أحدُهما على الآخرِ، وأجازوا مررتُ بالرَّجلِ الحَسَنِ الوَجهِ، حملاً على قولهم: مررتُ بالضاربِ الرّجلِ، وكلُّ ذلك للشَّبه اللَّفظِيِّ.

وأمّا الإمالةُ فبعيدةٌ في ألفِ التَّنوين، ومن أبدلها شبَّهها بلامِ الكلمةِ لما ذكرناه من الشَّبه اللّفظيّ، وهذا هو الشّبهة فيمن كَتبها بالياءِ. واللَّهُ أعلم بالصَّواب.

آخُرها والحَمدُ لله وَحْدَهُ.

obeikandl.com

٢٠ ـ مسألة [إعراب الأسماء السّتّة](*)

اختلفوا في الأسماء السّتّة وهي أَبوك وأَخوك وحَموك وفُوك وذُو مالٍ[١] على سبعةِ مذاهبٍ:

الأوّلُ: قولُ سيبويهِ وهي أنّ حروفَ المدِّ فيها حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ مقدَّرٌ عليها.

والثّاني: قولُ أبي الحَسن الأَخفش[٢] أنَّ حروفَ المدِّ دوالٌّ على الإعرابِ فَقط.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣، وشرح اللُّمع: ورقة: ٢٨ ـ ٣٠، وشرح الإيضاح ١١، ١٢. كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٧ ـ ٣٣ وهي المسألة الثانية وعنوانها هناك: «الاختلاف في إعراب الأسماء الستة». واليمنى في إئتلاف النّصرة: مسألة رقم: ٢ في فصل الاسم والمسألة في الكتاب: ٢/ ٨٠، والمقتضب للمبرّد: ٢/ ١٥٥، والمرتجل لابن الخشّاب: ٥٤، وأمالي ابن الشّجري: ١/ ٣٩ ـ ٤١، وأسرار العربيّة لابن الأنباري: ٤٣، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/ ٥١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨ ـ ٣٩، وشرح التّسهيل لابن مالك: ١/ ٤٥، وهمع الهوامع: ١/ ٣٨.

(١) أسقط الاسم السادس وهو «هنوك».

(٢) الأخفش: (ـ ٢١٥ هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، أصله من بلخ، قرأ على سيبويه وروى كتابه وصار بعده إمام أهل البصرة، أخباره في: معجم الأدباء: ٤/ ٢٤٢، ونزهة الألبّاء: ١٨٤.

والثَّالثُ: قولُ الجَرميّ[1] أنَّ قلبها إعرابٌ.

والمذهبُ الرابعُ قولُ قُطْربٍ وأبي إسحاق الزِّيادِيّ[2]: أنّ هذه الحُروف إعرابٌ.

والخامس: قولُ المازِنيِّ: أنَّ هذه الحُروف ناشئةٌ عن إشباعِ الحركاتِ، والإعرابُ قبلها.

والسادسُ: قولُ أبي علي وأَصحابِه: أنَّ هذه الحُروفَ هي حروفُ الإعرابِ ودَوَالٌّ على الإعرابِ، وليسَ فيها إعراب مُقَدَّرٌ.

والسابعُ قولُ الفرّاء: وهي أنَّها مُعرَبَةٌ من مكانين، حُروف المَدّ وحَركات ما قَبلها[3].

---

(١) الجرمي: (ـ ٢٢٥ هـ) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء أخذ عن الأصمعي والأخفش، ألّف مختصراً لكتاب سيبويه سماه «الفرخ». وله مختصر يعرف باسمه «مختصر الجرمي». أخباره في الفهرست: ٥٦، نزهة الألباء: ١٩٨، طبقات الزبيدي: ٧٥.

(٢) الزِّيادِيُّ (؟ ـ ٢٤٩ هـ) إبراهيم بن سُفيان الزِّيادِيُّ كان نحوياً لغويّاً روى عن الأصمعي وأبي عبيدةَ، فيه دعابة ومزح له كتاب «النَّقط والشكَل»، وكتاب «الأمثال» وشرح نكت كتاب سيبويه، وله تنميق الأخبار. أخباره في: معجم الأدباء: ١/١٥٨، وإنباه الرواة: ١/١٦٦، الوافي بالوفيات: ٥/٣٥٦، ورأي الزيّادي هذا هو رأي قُطرب والزَّجاجي وهِشام بن معاوية، الهمع: ١/٣٨.
ذكر المؤلف في كتاب اللّباب ورقة: ١٣ رأياً للربعي يقول: إن كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإن كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإن كانت مجرورة ففيها نقل وقلب كما أورد هذا الرأي ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٢، ولم ينسبه إلى الرّبعي ولم يعلّق عليه بشيء، وعلّق عليه العكبري في اللُّباب بقوله: وهذا ضَعيف، لأنّه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب فيكون الإعراب في وسط الكلمة... إلخ.

(٣) ما ذكره المؤلف منسوباً إلى الفرّاء هو ما نسبه ابن الأنباري في الإنصاف: ١٧ إلى =

فنبدأ بمذهبِ سيبويهِ وندلّ عليه بطرقٍ أربعة:

الأوّل: أنَّها أسماءٌ معربةٌ، فكان لها[1] حرفُ إعرابٍ، كسائر الأسماءِ المُعربة، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الإعراب إمَّا معنى، وإمَّا حركةٌ، وكلاهُما يَفتقر إلى مَحَلٍّ يقومُ به كسائرِ الأعراضِ المَعقولة، ومحلّه حرفه كالّدال من زيدٍ ونحوه، يدلّ عليه أنّ المُعتَلَّ مقيسٌ على الصَّحيح كما ذكرناه في مسألة الوقف علَى المقصور[2] وكما أنَّ الاسمَ الصّحيحَ لا يَعْرَى عن حرفِ إعرابٍ كذلك المُعَتلَّ، ولذلك حكمنا على اليـاء في المَنقوص، والأَلف في المقصورِ، على أنَّهما حرفا إعرابٍ.

والطّريق الثاني: أنّ هذه الأسماء لها حروفُ إعراب قبل الإضافة، فكان لها حروف إعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء، وبيانه أن، قولَك هذا أبٌ ورأيت أباً ومررتُ بأبٍ حرف إعرابه الباء، وكان يجبُ أن تكونَ حروف المدّ بعدَ الإضافة، لأنَّها صارت آخرَ الكلمةِ، كما أنَّ الباءَ قبلَ الإضافةِ آخرَ الكلمةِ، والإضافةُ لا تَسلِبُ الكلمةَ حرفَ إعرابِها نحو غلامك وغلامه.

والتَّحريرُ أنّه لا فارقَ بين حالها مضافةً وغير مضافةٍ إلاّ الإضافة، ولا أثرَ لها لهذا الفارِقِ في سلب حروفِ الإعراب، بدليل الصَّحيح والمُعتلّ والمَنقوص والمَقصور.

الطّريقُ الثالثُ: أنّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرفُ المدِّ فيها حرفَ إعرابٍ، كذلك لمّا حذفت ثمّ ردّت، وبيانه: أنّها لمّا ردّت

= الكوفيين ونسبه إلى الفرّاء ابن الشّجري في أماليه: ٣٨/٢، ونسبه السيوطي في الهمع: ٣٨/١ إلى الكسائي؛ ونسبه إلى الكوفيين بعامة المبرد في المقتضب: ١٥٥/١ وابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/١.

(١) في الأصـل له.

(٢) تقدم في مسألة: ١٩.

عادت إلى كمالها ولكن غُيّرت لمعنى لا يُؤَثِّر في إزالةِ حرفِ الإعرابِ.

الرّابع: أنّ هذه الحروفَ موجودةٌ في الإضافة طرفاً، ولا تَخلو من أن تكون زائدةً أو إعراباً أو حروفَ إعرابٍ، لا وجه إلى الأوّل، لأنَّ حكمَ الزائدِ أنّه إذا حُذِفَ لم يَخْتَلَّ به معنى، وثُبوت هذه الحروف على اللُّغة المشهورة إذا حُذِفَتْ لم يبقَ معناها ولا وجهَ إلى الثّاني، لأنَّ الإعرابَ إمّا حركةً وإمّا مَعنى تَدُلُّ عليه الحَرَكَةُ وكلاهُما إذا حُذِفَتْ لا يَبْطُلُ معنى الكَلِمَةِ، وإنمَّا يَبْطُلُ المعنى الذي يدلّ عليه الإعراب، وإذا بطلَ القسمان ثبتَ كونُها حروفَ إعرابٍ، والدَّلالة على أنّ الإعرابَ مقدَّرٌ فيها أنّ حرفَ الإعرابِ في الأسماءِ لا يَعرّى من الإعرابِ لفظاً أو تقديراً، لأنّه دالٌّ على معنى فوجبَ أن يثبتَ لِيَحصلَ مدلولُه، فإذا لم يَكُن في اللَّفظِ ظاهراً كان مُقدّراً كالأسماءِ المقصورةِ، والمانع من ظهورِه قائمٌ.

فإن قيلَ: لا يستقيمُ هنا تقدير الإعرابِ وذلك أنّ الواو في حالِ الرّفعِ ساكنةٌ ولم تُقلب حتّى يقدّر الإعراب على ما تَنْقَلِبُ إليه، وفي النَّصبِ والجَرِّ تحرَّك الحرفُ بحركةِ الإعرابِ، فانقلب ألفاً أو ياءً، فالموجبُ للانقلابِ حركةُ الإعراب، فكيفَ تقدّرُ بعدَ وجودِ عَمَلِها؟.

فالجوابُ[1] أنّ الحركةَ على أصلِ هذه الحروف حركةٌ مطلقةٌ غيرُ معيّنةٍ، فكان الانقلابُ بكونها مُطلقةً، ولمّا انقلبت قدَّرنا عليه الحركات المُعيّنة، فالمقدَّرُ غير الذي أوجبَ الانقلابَ، وهذا يبيّن لك في المقصور نحو العَصا والرَّحى فإنَّ الانقلاب فيهما كانَ بالحركةِ من حيثُ هي مطلق الحركة لا بكونها ضمَّة وأُختيها، إلَّا أنَّها في الرَّفع يقدَّر على الواو السّاكنة ضمّة، كما يقدّر على الواو في «يغزو» وكما يقدّر على الألف في «العَصَا»؛ لأنَّ المانع من ظُهورِ الضَمَّة ثقلها على الواو، وهذا المعنى مَوجودٌ في

---

(١) في الأصل: والجواب.

قولِكَ: «هذا أَبوك» والمانعُ من الألَفِ استحالةُ حركتِها، ومع الياء ثِقلها.

وأمَّا مَذهبُ الأخفش[1] فيُحتجّ له بأنَّ هذه الحُروف يلزمُ منها الحُكم بالرّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ، فيلزم أن تكونَ قائمةً مقام الحَركات الإعرابيّة، ولا يكون لهذه الكلمات حروفُ إعرابٍ كالأمثلة الخمسة.

والجوابُ عنه من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ دِلالةَ الشّيءِ على الإعرابِ يَحتاج إلى مَحلٍّ فإذا لم يكن له حرفُ إعرابٍ بقي الإعراب عرضاً قائماً بنفسه، والعَرض لا يقومُ بنفسه.

والثّاني: أنَّ الدّليلَ يَفتَقِرُ إلى مَدْلُولٍ عليه، فالمَدلول عليه هُنا الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها، وهي نَفْسُ هذه الحروف، أفَضى إلى أن يكونَ الدَّليلُ هو المدلول عليه، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محلّ يقوم به ويعود الكلام الأوّل.

والثالثُ: أنّ ذلك يُفضي إلى مُحالٍ في بعضِ الأَسماء وذلِكَ، أنَّ فُوك وذُو مالٍ إذا كان حرفُ المَدِّ دليل الإعراب يَبقى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ وهو اسمٌ ظاهرٌ معربٌ، وهذا لا نَظيرَ لَهُ.

وأمَّا مذَهبُ الجَرميّ[2]: فحُجّته أن الواوَ في الرّفع هي الأصل فتكون حرفَ الإعراب والإعراب مقدّر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأمَّا في النّصبِ والجرِّ فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنسِ الفتحة، والياءُ من جنسِ الكسرةِ، فقد نابَ الحَرفان عن الحَرَكَتين والنائبُ عن الشيءِ يقوم مقامه.

---

(١) الإنصاف: ٢١ «المسألة الثانية» ولم ينسبه إلى الأخفش ونسبه إليه الرّضي في شرحِ الكافية: ١/٢٧.

(٢) مذهب الجرمي في شرح المفصَّل: ١/٥٢، وشرح الكافية: ١/٢٧.

والجوابُ عنه من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ الرّفعَ لا انقلاب فيه وهو مُعربٌ، وما ذكره يُفضي إلى أن تكونَ الكلمَةُ الواحدةُ ليس فيها علامةُ إعرابٍ في حالٍ، ولها علامةُ إعرابٍ في حالٍ آخر، وذا لا نظيرَ له، ولا يَقتضيه قياسٌ.

والثاني: أنّ الانقلابَ لو كان إعراباً لكان واحداً، كما في منصوبِ التّثنية والجَمع وجرّهما، وهنا انقلابان على حَسب الموجبِ للقلبِ وما كان كذلك لا يكونُ إعراباً.

والثالثُ: أنّ الانقلابَ في المقصورِ ليسَ بإعرابٍ، بل الإعرابُ مقدَّر، والمنقلبُ حرفُ إعرابٍ.

وأمّا مذهبُ[1] قُطْرُبٍ فشُبهَتُه أنّ الإعرابَ ما يَختلفُ باختلافِ العاملِ، وهذه الحُروف بهذه الصِّيغةِ فكانت إعراباً.

والجَوابُ أنَّ هذه الحروف لم تَحدث عن عاملٍ وإنّما الحَركات المُوجبة لقلبِها هي الإعراب الحادث عن عاملٍ، وقد دَللنا على ذلك.

وأمّا مذهبُ المَازِنيِّ[2] فشبهتُهُ أنّ الضّمّةَ والفتحةَ والكسرةَ قبلَ حروفِ المدِّ ناشئةٌ عن عاملٍ؛ لأنّها تَختلِفُ بحسبِ اختلافه فكانت هي الإعراب، ولكن لمّا أُريد تمكينها أُشبعت فنَشأت عنها هذه الحروف.

والجوابُ عنه من أربعةِ أوجهٍ:

---

(١) مذهب قطرب والزيادي منسوبٌ إليهما في هَمع الهوامع: ٣٨/١، وأضاف إليهما الزجّاجي من البصريين وهشام بن معاوية من الكوفيين ونسب إلى الزِّيادِيّ وحدَه في شرحِ المفصّل: ٥٢/١.

(٢) مذهب المازني ذكره ابن الأنباري ولم ينسبه إليه، ونسبه إليه الرّضي في شرح الكافية: ٢٧/١، وأيّد المازني الزجّاج الهمع: ٣٨/١.

أحـدُها: أنّ حدوثَ الحرفِ عن الإشباعِ خلافُ القياس وهو شاذٌّ وبابه الشّعر للضّرورة[1].

والثاني: أن، ما كان من أجل الإشباع غير لازم، بل إن شاء أتى به وإن شاء لم يأتِ، وهاهنا ذكر هذه الحروف لازمٌ، فلم يكن عن الإشباع.

والثالثُ: أنّ ذلك يُفضي في بعض الأَسماء أن يكون الاسمُ الظاهر على حرفٍ واحد وهو فوك وذو مال وهو من أبعد الأشياء.

والرابعُ: أنّها لو كانت للإشباع لخالَفت بقيّةَ المحذوفات نحو: «دَمٍ» و«يَدٍ» فإنّها لا تَختلفُ مع أنّ الحركات موجودةٌ فيها والأصلُ عدمِ الاختلاف.

وأمَّا مذهبُ أبي عليٍّ فهو أقربُ المذاهبِ؛ وذاكَ أنّه وَجَدَ هذه الحروفَ لاماتِ الكلمةِ فمن هاهنا هي حروفُ إعراب، ووجدها دالّة على الإعراب فقضى بها حكماً للدّليل، وغير ممتنع أن يكون الشيء الواحد دالاً على أشياء، ألا تَرى أنَّ التاءَ في قولك: «هي تقومُ» حرفُ المضارعة ودليلُ التأنيثِ وفي قولِكَ: «أنتَ تقومُ» هي حرفُ المضارعةِ ودَليلُ الخِطابِ.

ولأصحابِ سِيبويهِ أن يَقولوا إنّه ليس كلُّ مقدّرٍ عليه دَلِيلٌ من اللّفظِ بدليلِ المَقْصُورِ فإنَّ الإعرابَ فيه مُقدَّرٌ وليس له لفظٌ يَدُلُّ عليه، كذلك هَاهُنا.

---

(١) الإنصاف: ٢٣ ـ ٣٠ أورد مجموعة من الأبيات التي أُشبعت للضَّرورة مثلُ قولِ الشَّاعِرِ:

* مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْطُورُ *

وقول الآخر:

* نَفْيَ الدَّرَاهِيْمِ تِنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

وأمّا مذهبُ الفَرّاء فحجّته أنّه وَجَدَ الحركات قبل هذه الحروف، وهذه الحروف تَختلفُ باختلافِ العاملِ، فكانا جميعاً إعراباً.

وهذا فاسدٌ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ الإعرابَ حاصلٌ عن عاملٍ، والعاملُ الواحدُ لا يعملُ عملين في موضع واحدٍ.

والثاني: أن، الإعرابَ يفرّق بينَ المعاني، والفَرق يحصل بعملٍ واحدٍ، فلا حاجةَ إلى آخر.

والثالثُ: أنّه يُفضي إلى أن تكون الكلمةُ كلُّها علامات الإعرابِ وهو قولك: «فُوك» و«ذُو مالٍ» فإنَّ ضَمَّة الفاء والذَّال والواو بعدهما هو كلّ الكلمة، فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعرب؟ ولا يصح قياسه على قولهم هذا امرؤٌ ورأيت امرأً ومررت بامرئٍ، فإنَّ الرّاءَ والهمزةَ تختلفُ حركتهما، لأنّا نقول حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وليست إعراباً، كما أنّ الحركةَ قبلَ حروفِ المدِّ تابعةٌ لها وليست إعراباً، والله أعلمُ بالصَّوابِ.